

مقارنة أداء المملكة العربية السعودية في مجال الطاقة بأداء الدول الأخرى في مجموعة العشرين

بالتاسار مانزانو ورولان دو فوينتيس ونيكولاس هوارث

رؤية على الأحداث

July 29, 2019

مراجعة أغسطس 2019

KS--2019-II04

مراجعة 1، أغسطس 2019

حرصاً منا على بذل كافة الجهود لضمان دقة المعلومات الواردة عند النشر، نحيطكم علماً بأننا حدثنا الأقسام أدناه:

- (1) الصفحة الثالثة، السياق.
- (2) الصفحة الثالثة، الملاحظات الجديدة، نقطة رقم 2.
- (3) الصفحة السابعة، ما الذي يظهره بحثنا؟
- (4) الصفحة السابعة، الخاتمة.
- (5) الصفحة الثامنة، المراجع، تمت إضافة المرجع الثالث.
- (6) الصفحة الثامنة، عن الباحثين، تمت إضافة نبذة عن الباحث نيكولاس هوارث.

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2019 محفوظة لمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبته بشكل ملائم لكابسارك. كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية—سواء مباشرة أو غير مباشرة—تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند—أو أي جزء منه—أو أن يفسر كمنصحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار.

المقدمة

يعد الإصدار السنوي الـ 68 لشركة BP للمراجعة الإحصائية، الذي تم نشره مؤخراً، بمثابة تقرير وتحليل شامل لبيانات الطاقة العالمية. وحيث أن المملكة العربية السعودية تستضيف قمة مجموعة العشرين في عام 2020، فإن نشر مثل هذا الإصدار السنوي يعتبر فرصة جيدة لتقييم المملكة مقارنة بنظرائها في مجموعة العشرين. و مجموعة العشرين عبارة عن منتدى اقتصادي دولي للحكومات ومحافظي البنوك المركزية من 19 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه الدول الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان وجمهورية كوريا والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

السياق

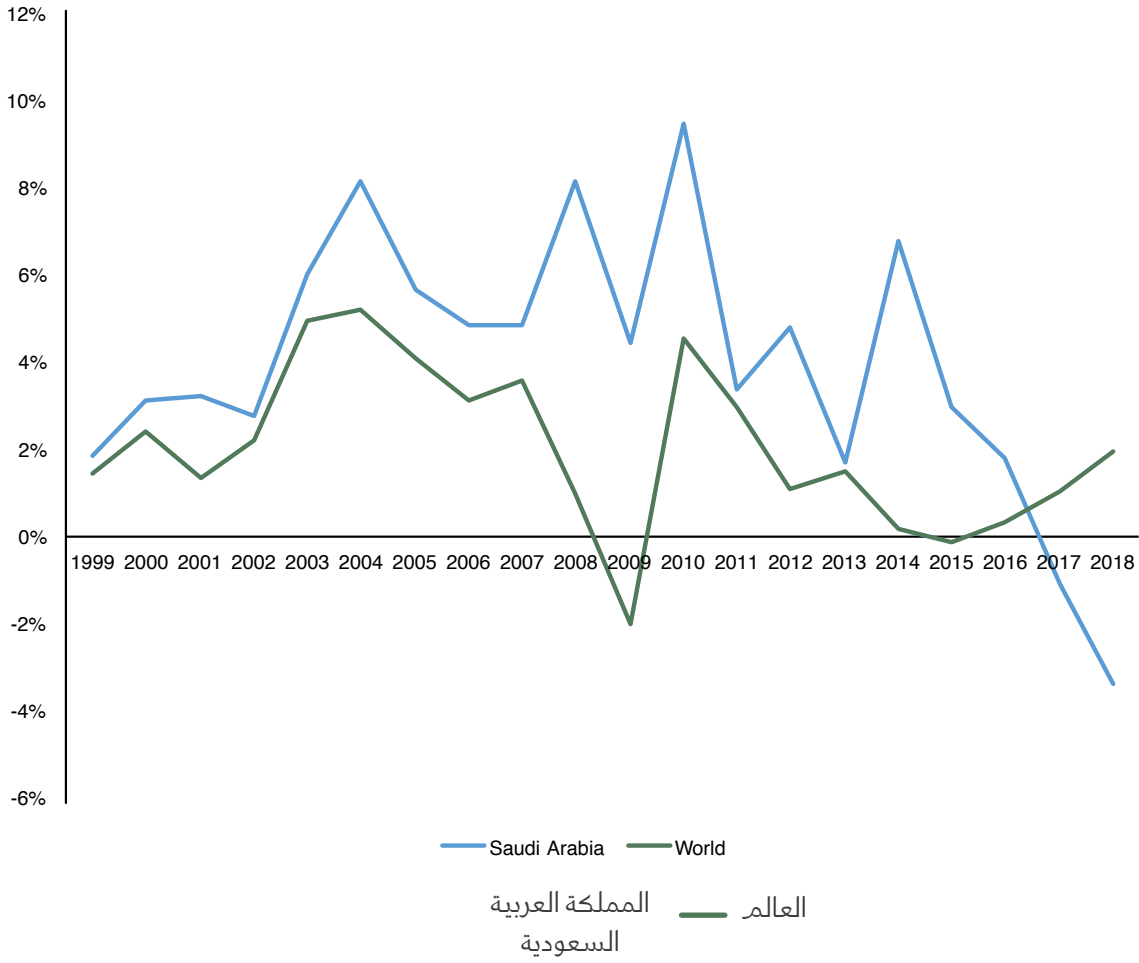
بدأت انبعاثات الكربون العالمية مستقرة في الفترة ما بين 2014-2016 إلا أنها ازدادت في عام 2017 ووصلت إلى ما يزيد عن 2% في عام 2018. ومنذ عام 2010 تباطأت وتيرة الزيادة في انبعاثات الكربون في المملكة العربية السعودية وانخفضت بشكل ملحوظ وللمرة الأولى في التاريخ الحديث في عام 2018. كان هذا التحول مدفوعاً بمزيج من برامج كفاءة استخدام الطاقة في النقل والصناعة والمباني إضافة إلى التحول المقصود من أسعار الطاقة المحددة المنخفضة للغاية إلى الأسعار الأكثر انعكاساً للأسعار العالمية وتحديدًا للبنزين والكهرباء. وتشير البيانات إلى أن المملكة تحتفظ بدافعها لخفض انبعاثات الكربون حتى مع ازدياد مستوى الانبعاثات عالمياً.

الملاحظات الجديدة

تسمح لنا البيانات الواردة في إصدار شركة BP للمراجعة الإحصائية بإبداء الملاحظات التالية:

- (1) وصل نمو الانبعاثات في المملكة العربية السعودية لأول مرة منذ أن بدأت شركة BP بتسجيل هذه الإحصائيات إلى معدل أقل من المتوسط العالمي (الشكل 1). فبعد عقود من المعدلات المرتفعة، انخفضت انبعاثات غاز الكربون في المملكة بنسبة 1.1% في عام 2017 و 3.4% في عام 2018، بينما زادت في العالم بنسبة 1% و 2% على التوالي. أما في الفترة من عام 2015 إلى عام 2018، فقد خفضت انبعاثات غاز الكربون في المملكة العربية السعودية بنسبة 2.7%. ولا يمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى نقص النمو الاقتصادي كما هو موضح في الشكل 3، لأنه خلال هذه الفترة ارتفع إجمالي الناتج المحلي للمملكة بنسبة 3.1%. كما لا يمكن أن يعزى إلى تباطؤ النمو السكاني لأنه ارتفع بنسبة 6.3%.
- (2) تبدو إصلاحات أسعار الطاقة في المملكة وسياسات كفاءة استخدامها ناجحة. ولأن التأثيرات الكاملة لهذه البرامج لا تصبح واضحة إلا على مدار عدة سنوات، تظهر البيانات في الفترة من 2010-2014 نمطاً متغيراً متحسناً لاستهلاك الطاقة المحلي في المملكة والذي ازداد في الفترة ما بين عامي 2015-2018. فضلاً عن ذلك، تشير البيانات إلى الفصل المبدئي لاستهلاك الطاقة المحلي عن النمو الاقتصادي والسكاني. وعلى الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين عامي 2015 و 2018، مر استهلاك الطاقة الأولي بحالة ركود (0.1%) وانخفض الاستهلاك المحلي للنفط بنسبة 6.2%.

الشكل 1. الانخفاض السريع لانبعاثات غاز الكربون في المملكة العربية السعودية (النمو السنوي).



المصدر: مراجعة شركة BP الاحصائية للطاقة العالمية 2019.

تقلص استخدام النفط لتوليد الكهرباء في المملكة العربية السعودية في الفترة من عام 2015-2018 بتغير سنوي 5.1% و 2.8% و 4.0%. أما بالنسبة للانخفاض التراكمي لهذه الفترة فكان 11.4%. وانخفضت حصة النفط المستخدم في توليد الكهرباء إلى 39.2% في عام 2018، من 47.3% في عام 2015.

(3) مقارنة بدول مجموعة العشرين الأخرى (2015-2018)

سمح لنا إحصائيات شركة BP بمقارنة أداء المملكة العربية السعودية في مجال الطاقة مع أداء الدول الأخرى في مجموعة العشرين وبقية دول العالم.

- كما ذكرنا سابقاً، انخفضت انبعاثات الكربون في المملكة بنسبة 2.7%، بينما زاد متوسط الانبعاثات في مجموعة العشرين بنسبة 2.3% وفي العالم بنسبة 3.3% في نفس الفترة.
- زاد استهلاك الطاقة الأولية في العالم بنسبة 6.3% خلال الفترة 2015-2018، بينما انخفض في المملكة العربية السعودية، وبلغ متوسط نموه في مجموعة العشرين بنحو 5.9%.

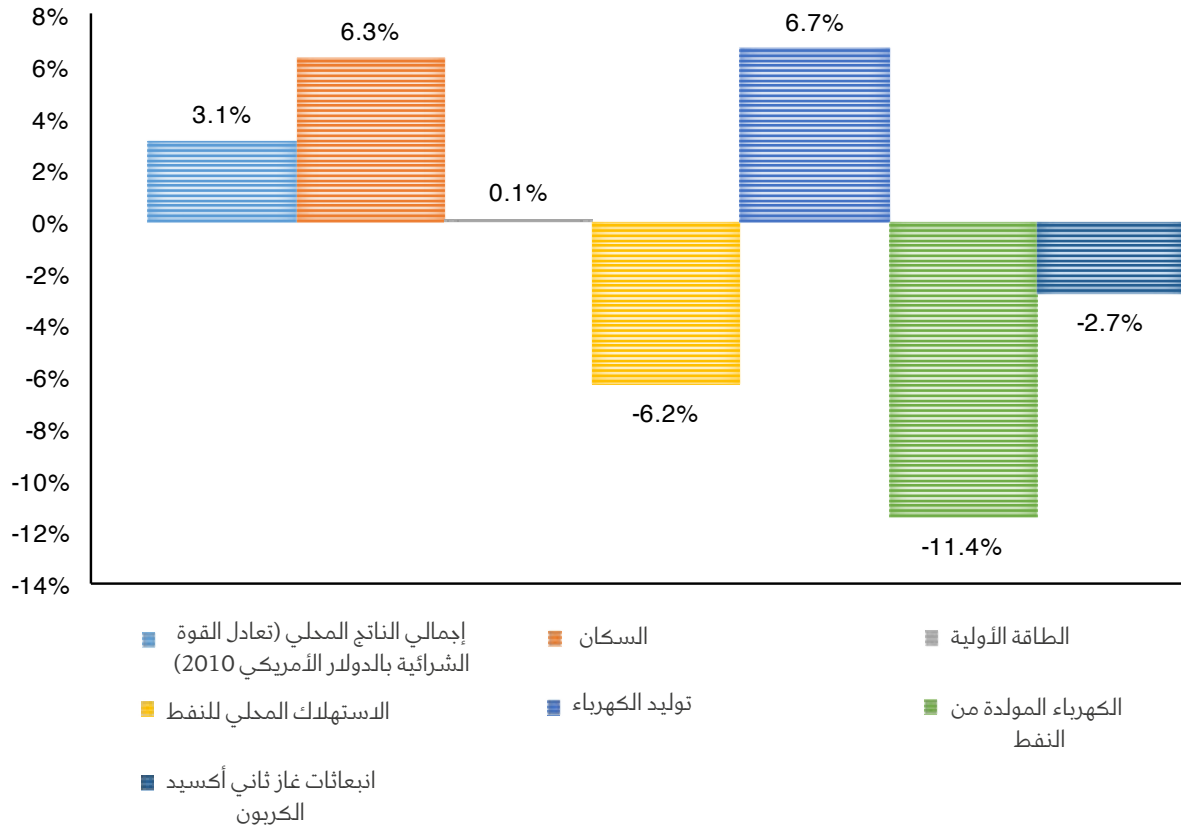
- نما استهلاك النفط على مستوى العالم ومجموعة العشرين بنفس المعدل تقريباً (4.4 % على مستوى العالم و 4.3 % في دول مجموعة العشرين)، وكما ذُكر سابقاً، انخفض استهلاك المملكة للنفط بنسبة 6.2 %.
- زاد توليد الكهرباء في المملكة بنسبة (6.7 %) بمعدل أبطأ من متوسط مجموعة العشرين (10 %) والمتوسط العالمي (9.6 %).

الشكل 2. النمو السنوي للطاقة الأولية والنفط المستخدم لتوليد الكهرباء في المملكة العربية السعودية.



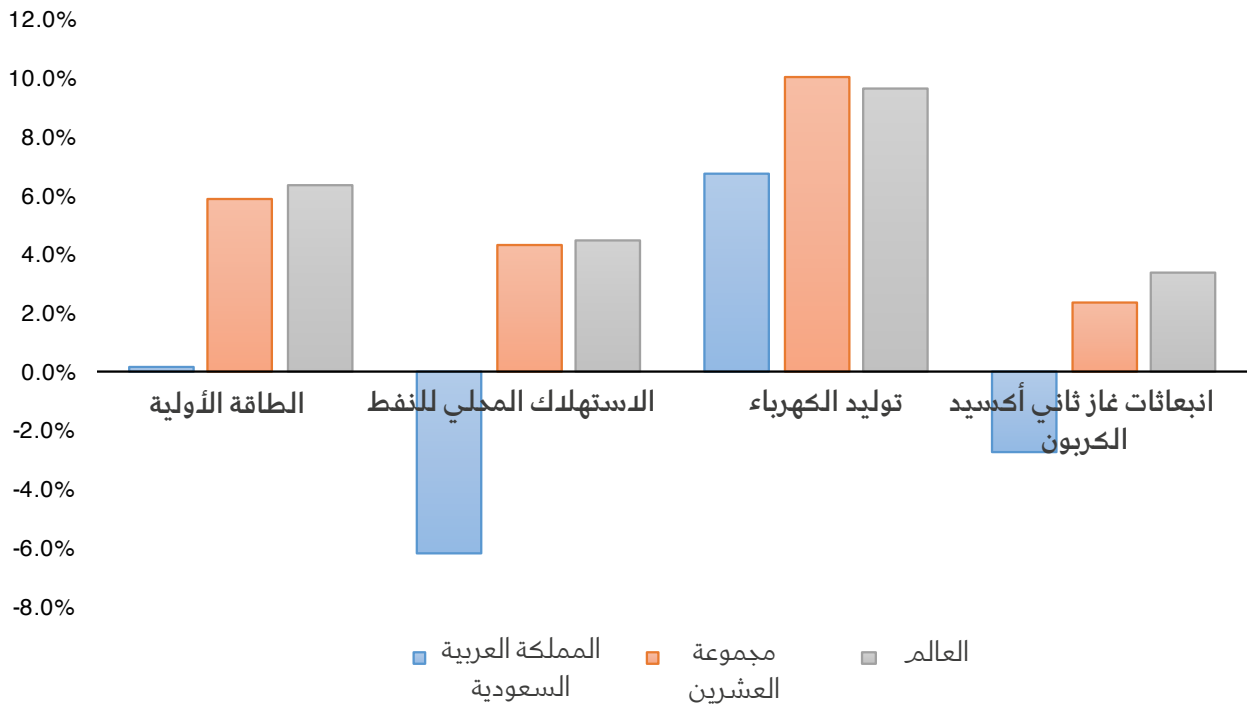
المصدر: مراجعة شركة BP الإحصائية للطاقة العالمية 2019.

الشكل 3. النمو التراكمي للمتغيرات الرئيسية في المملكة العربية السعودية.



المصدر: مراجعة شركة BP الإحصائية للطاقة العالمية 2019.

الشكل 4. معدلات نمو المتغيرات الرئيسية للمملكة العربية السعودية، ومجموعة العشرين والعالم 2015-2018.



المصدر: مراجعة شركة BP الإحصائية للطاقة العالمية 2019.

ما الذي يظهره بحثنا؟

تتوافق النتائج الواردة في هذا الرؤية مع البحث الذي أجراه مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، والذي توقع التحولات التي بدأت تظهر في استخدام المملكة للطاقة مع التأثيرات الاقتصادية بعيدة المدى التي تتخطى التأثيرات التي يمكن استنتاجها من المراجعة الإحصائية لشركة BP.

فعلي سبيل المثال، يظهر باحثو المركز شيلدون ودوا (2019) أن معايير الاقتصاد في استهلاك الوقود التي وضعتها المنظمات السعودية إلى جانب تفضيلات المستهلك المتغيرة وعروض المنتجات تمثل 58% من تحسين كفاءة المركبات الجديدة في الفترة ما بين 2014-2016 بينما تمثل الزيادة في أسعار البنزين النسبة المتبقية (42%) خلال الفترة نفسها.

لا تؤدي إصلاحات أسعار الطاقة في المملكة وبرامج كفاءة استخدام الطاقة إلى الاستخدام الفعال للطاقة فحسب، بل تسمح أيضاً للدولة بزيادة عائدات النفط عن طريق تصدير ما كان سيستخدم محلياً. وعلى المدى الطويل، يمكن أن تقلل المملكة العربية السعودية من استهلاكها المحلي للنفط بحوالي 724,000 برميل يومياً، وهو ما توصلت إليه دراسة للمركز في عام 2018، مما سيزيد الرفاهية بمقدار يعادل زيادة الاستهلاك الخاص الكلي البالغ 2.6 مليار دولار، ويقلل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 97 مليون طن سنوياً (بلازكوز وآخرون 2018).

تتوافق المكاسب البيئية التي لوحظت في هذه الإحصائيات أيضاً مع النتائج التي توصل إليها باحثان من المركز وهما مطر وأنور (2017)، وأشارا فيها إلى أن إصلاح الأسعار يحقق لقطاع الطاقة وفورات من الطاقة وفورات مالية كبيرة ونزعا طبيعياً للكربون. وأظهرا أنه عندما يتم تحديد الأسعار على أساس التكلفة الهامشية الطويلة الأجل لتوصيل الكهرباء، يتحول مزيج التوليد من النفط إلى الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية الكهروضوئية. وهذا ما يحدث بالفعل.

الخلاصة

تظهر الاتجاهات الواضحة في الطبعة الأخيرة لمجلة شركة BP للمراجعة الإحصائية تطورات واعدة في المملكة بعد إصلاحات أسعار الطاقة وبرامج كفاءة استخدامها.

- رفعت المملكة سعر البنزين 91 أوكتين بنسبة 20% في عام 2015 وبحوالي 67% في عام 2016 وبما يقارب 82% في عام 2018. كما رفعت أسعار الكهرباء على المستهلكين النهائيين في عام 2016 و 2018، بما يزيد عن الضعف في بعض الحالات. ويستمر إصلاح أسعار الطاقة كمبادرة رئيسة تهدف إلى تعزيز الاستهلاك المنطقي بالتوقف تدريجياً عن دعم الطاقة والإهتمام بشبكة الأمان الإجتماعي.
- وبداية بتأسيس المركز السعودي لكفاءة الطاقة في عام 2010، وضعت المملكة لوائحها هامة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة. واليوم، تمتلك المملكة حوالي 80 مبادرة لكفاءة استخدام الطاقة تستهدف قطاعات استهلاك الطاقة الرئيسية ولها دور كبير في الاتجاهات الواضحة لمجلة شركة BP للمراجعة الإحصائية.

o للمباني: شمل هذا أنشطة التنفيذ وكود البناء—تحديدا فيما يتعلق بالتهوية—حيث حسنت المعايير من كفاءة الوحدات الجديدة في السوق بنسبة 57% منذ عام 2012.

o للصناعة: تم تطوير خطط كفاءة استخدام الطاقة ليستفيد منها جميع مستهلكي الطاقة الرئيسيين بالتركيز على شركات البتروكيماويات والفولاذ والأسمنت التي تمثل حوالي 80% من الاستهلاك الصناعي للطاقة.

o وللنقل: حسّنت معايير اقتصاد الوقود في المركبات الجديدة الخفيفة من كفاءة الأسطول الجديد بما يقارب 10 % بين عامي 2016 و 2018. وشملت متطلبات الافصاح للمستهلك وجود ملصقات كفاءة استهلاك الوقود على جميع السيارات الجديدة. وبالتالي فإن اللوائح الجديدة تساهم بشكل كبير في خفض استهلاك الوقود.

تحدث السياسات تغيرات في أداء العوامل الاقتصادية، بيد أن هذه التغيرات تستغرق وقتاً حتى تتم ملاحظتها على مستوى الاقتصاد الكلي. ولقد تم تعزيز الوعي بإصلاحات الطاقة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والإعلانات التقليدية. وبالرغم من أنه قد يكون من المبكر جداً الحكم على جميع التأثيرات، إلا أنه من الواضح أن أسعار الطاقة والإصلاحات التنظيمية في المملكة هي محرك مهم للتحسينات الأخيرة في مجال الطاقة والبيئة في المملكة العربية السعودية.

المراجع

Blazquez, Jorge, Baltasar Manzano, Lester C. Hunt, Axel Pierru. 2018. "The Value of Saving Oil in Saudi Arabia," KAPSARC Discussion Papers ks-2018-dp30.

Matar, Walid Murad Anwer. 2017. "Jointly reforming the prices of industrial fuels and residential electricity in Saudi Arabia." Energy Policy 109:747-756.

Sheldon, Tamara, and Rubal Dua. 2019. "Drivers of New Light-Duty Vehicle Fleet Fuel Economy in Saudi Arabia." KAPSARC Discussion Papers ks-2019-dp55.

عن الباحثين

بالتاسار مانزانو : شارك بالتاسار في البحوث الاقتصادية على مدار العقود الثلاثة الماضية في جامعة دي فيجو، مع التركيز على مجال الطاقة تحديداً. وشغل منصب المستشار الاقتصادي لرئيس غاليسيا من 2005 إلى 2009. وقد انضم إلى كابسارك كباحث زائر منذ عام 2014.

رولاندو فوينتيس: زميل باحث يعمل في مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية حيث يركز على الابتكار ونماذج الأعمال الجديدة في قطاع الطاقة. وهو حاصل على درجة الدكتوراه من كلية لندن للاقتصاد.

نيكولاس هوارث: زميل باحث يعمل في مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية وخبير اقتصادي متخصص في مجال الطاقة والتغير التقني والتغير المناخي. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة في مجال الجغرافيا الاقتصادية والماجستير في التغير البيئي والإدارة من جامعة أوكسفورد والبكالوريوس في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة أديليد بولاية أستراليا الجنوبية.



www.kapsarc.org